جذور التحديث الاجتماعي في العراق (١٨٥٠-١٩١٤)
((دراسة تاريخية))

أ.م.د. حيدر صبري شاكر الخيقاني
جامعة كربلاء/ كلية التربية

مقدمة

شهد العراق في المدة الواقعة ما بين (١٨٥٠-١٩١٤) تطورات عديدة شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد توفرت مجموعة من العوامل التي ساعدت على تلك التطورات ولعل أهمها التقدم الذي شهده الاقتصاد العراقي في تلك الفترة اثر نشاط حركة التجارة الخارجية بين العراق ومناطق أخرى من العالم نتيجة للتوسع في العلاقات التجارية وتراكم الفائض من إنتاج بعض السلع المحلية، ونمو الطبقة العاملة، والاهتمام الواضح بالجانب الاقتصادي الذي أولاه بعض ولاة بغداد ممن تطلعوا إلى عمليتي الإصلاح والتحديث، إضافة إلى الاستقرار السياسي "النسبي" الذي شهده العراق في معظم سنوات الفترة المحددة، فضلاً عن الدور الذي مارسته القوى الرأسمالية الكبرى بهدف ربط الاقتصاد العراقي بالأسواق الرأسمالية العالمية، ولا سيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩. إضافة إلى ذلك فقد كان لانفتاح البلاد على الدول الأوربية نتيجة للتبادل التجاري والبعثات الدراسية التي أرسلت إلى تلك الدول، أثرا على تحديث المجتمع العراقي، فقد ازدادت حاجات ذلك المجتمع الى مهن وأعمال وآلات لم يكن الأفراد بحاجة ضرورية لها قبل ذلك مما تطلب توفيرها لسد حاجة المجتمع لها وهذا ساعد على تغيير البنية التكوينية للمجتمع، ولا سيما بعد ان تغيرت العلاقة بين الريف والمدينة عما كانت عليه سابقا، ورافق ذلك تغيرات في الأوضاع السياسية ساعدت بشكل فعال على تحديث المجتمع العراقي وتقدمه.

ولتوضيح البدايات الأولى للتحديث في العراق ومظاهر ذلك التحديث والعوامل التي ساعدت عليه تم اختيار موضوع البحث لتسليط الضوء على الأوضاع العامة في العراق قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأهم التغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي في تلك الفترة والدور المؤثر للتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق على تحديث المجتمع العراقي في الفترة التي تناولها البحث.

المبحث الأول/ الأوضاع العامة في العراق قبل عام ١٨٥٠

قبل دراسة جذور عملية التحديث في المجتمع العراقي لا بد لنا ان نسلط الضوء على اهم المراحل التاريخية التي مر بها ذلك المجتمع قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتركيز على أهم الأوضاع في الولايات والمدن العراقية تحت الحكم العثماني. فقد خضع العراق للحكم العثماني منذ عام ١٥٣٤، في عهد السلطان سليمان القانوني، وبقي تحت الحكم العثماني حتى عام ١٩١٧ وخلال الفترة ما بين (١٥٣٤-١٩١٧) خضع العراق للسيطرة الصفوية في الفترة ما بين(١٦٢٣-١٦٣٨) الا ان العثمانيين تمكنوا من استعادة السيطرة عليه مرة أخرى. إضافة إلى ذلك فقد خضع العراق للحكم المملوكي في الفترة(١٧٥٠-١٨٣١) لكن العثمانيين قضوا على المماليك في عام ١٨٣١ وحكموا العراق حتى سقوط بغداد على يد القوات البريطانية في اذار ١٩١٧ وانتهى الحكم العثماني للعراق بشكل تام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفق مقررات مؤتمر الصلح في باريس في ٢٨ حزيران ١٩١٨[١].

وعلى الرغم من الفترة الطوية التي خضع فيها العراق للحكم العثماني الا ان الأوضاع العامة فيه لم تستقر وتدهورت الحالة المعيشية لسكانه في معظم سنوات تلك الفترة. ففي الوقت الذي اهتمت فيه الحكومة العثمانية بشكل أساس بتحصيل الضرائب والأموال من الولايات الخاضعة لها وتسخير سكان تلك الولايات لخدمة مصالحها نلاحظ ان العراق قد تعرض إلى هجمات خارجية للسيطرة عليه. ولعل أبرزها ما تعرض له من هجمات على يد نادر شاه الافشاري في الفترة الواقعة ما

(١) نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني"دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠-١٨٠٠، بغداد، ١٩٧٩، ص ص٢٣-٦١.

بين(١٧٣٣-١٧٤٧)، إضافة إلى تعرضه إلى هجمات الوهابيين في عام ١٨٠٢ و ١٨٠٦ الذين قاموا بتدمير ونهب بعض المدن العراقية. وقد تركت تلك الأحداث أثارها الوخيمة على الأوضاع العامة في البلاد[١].

وقد عانت الزراعة في العراق من التدهور في معظم سنوات الحكم العثماني وكان المزارعين يعتمدون على وسائل وأساليب تقليدية، يعود بعضها إلى العصور القديمة، ويعتبر المحراث الخشبي والفأس أكثر الأدوات الزراعية انتشاراً، وكان استخدام المحراث الحديدي المثبت على سكة خشبية في نطاق محدود جدا وفي عدد قليل من المزارع، بينما كانت عملية "دراسة المحصول" تتم بواسطة الماشية ولم تستخدم الأدوات الزراعية التي كان الفلاحين الأوربيين يستخدمونها الا في حالات نادرة جداً كما لم تول الحكومة العثمانية اهتماما بتطوير مشاريع الري، وهذه الأوضاع انعكس أثرها على الإنتاج الزراعي بشكل كبير. وعلى الرغم مما يعانيه الفلاح العراقي من صعوبات في عمله فأن الحكومة كانت تفرض عليه ضرائب يصعب عليه تسديدها، كما كانت الفيضانات التي تتعرض لها الأراضي الزراعية من العوامل التي تركت أثارها على تردي الإنتاج الزراعي[٢].

وكان من مظاهر الإهمال الذي شهدته المدن العراقية وسكانها في العهد العثماني انتشار ظاهرة إصابة السكان بالامراض المعدية الخطيرة ومنها على سبيل المثال مرض الكوليرا الذي انتشر في عهد الوالي المملوكي داود باشا في بغداد عام ١٨٢٠، وقد انتقل المرض المذكور من الهند مع المسافرين القادمين الى مدينة البصرة ومنها انتشر إلى باقي المدن العراقية، وقد فتك المرض بسكان البصرة وكاد يقضي على جميع اهالي المدينة، حتى ان الجثث انتشرت في الطرق والأزقة وهرب معظم الذين لم يصابوا بالمرض إلى البادية[٣]، إضافة إلى ذلك فقد انتشر الطاعون في بغداد أوائل عام ١٨٣١ وقد انتقل المرض إلى العراق من إيران، فقد كانت الأخبار ترد إلى العراق عن انتشاره في تبريز منتصف عام ١٨٣٠ ومن ثم انتقل إلى المناطق الحدودية بين ثم انتشر في كركوك والسليمانية وعم جميع كردستان وفي أواخر آذار ١٨٣١ أخذت الإصابات تظهر في بغداد لا سيما وان الحكومة لم تأخذ التدابير اللازمة لإيقافه واستمرت القوافل القادمة من إيران وكردستان تدخل بغداد بكل حرية، وفي منتصف نيسان من العام نفسه مات سبعة آلاف شخص في مدينة بغداد بعد إصابتهم بالمرض أي خلال أسبوعين فقط من انتشاره، وقدر عدد من يموتون في بغداد في كل يوم بعد ذلك بسبب الطاعون ما بين (١٥٠٠-٣٠٠٠) شخص وتكدست جثث الموتى في الشوارع وأصبح الأحياء عاجزين حتى عن دفن موتاهم. ومما زاد من تدهور الأوضاع فيضان نهر دجلة في ٢٦ نيسان ١٨٣١ وخلال ساعات غرق حوالي (٧٠٠٠) منزل[٤].

وترك مرض الطاعون أثاره بشكل مباشر على القوى الإنتاجية في العراق ولم يسلم من أصل سكان بغداد البالغ عددهم حوالي (١٥٠.٠٠٠) نسمة سوى (٢٠.٠٠٠) شخص فقط، ومن أصل سكان البصرة(٨٠.٠٠٠) سوى ما بين (٥٠٠٠-٦٠٠٠) شخص وكانت اثار الطاعون وما رافقه من فيضان في بغداد وخيمة جدا على اهالي ولاية بغداد فقد (انقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيها).

وأغلقت الدور وخلت الحوانيت والمصانع. وأهملت الحقول والبساتين. وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة وهلكت أشجار الفواكه. وأصيبت التجارة بكساد خطير. وانتعشت بقوى مجددة الفوضى الإقطاعية، التي عمقت التدهور الاقتصادي ولم يكن في وسع العراق أن يسترجع قواه إلا بعد مرور ما يربو عن ٢٠ عاما من أثار الطاعون))[٥].

---

(١) لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، بغداد، ١٩٨٥، ص ص٣٥٠-٣٥٩.

(٢) كوتلوف، ل.ن.، ثورة العشرين(الوطنية التحررية في العراق)، ترجمة عبد الواحد كرم، ط٢، بيروت، ١٩٧٥، ص ص١٩-٢٠.

(٣) الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٨٠.

(٤) نورس، علاء موسى كاظم، حكم المماليك في المماليك ١٧٥٠-١٨٣١، بغداد، ١٩٧٥، ص ص٢٥٧-٢٥٨.

(٥) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، ط١، موسكو، ١٩٧١، ص ١٦٩.

وكان التعليم في العراق يعانى من التخلف هو الأخر ومعظمه تعليما دينيا يتم في الكتاتيب والمساجد ويقتصر على العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية لذلك نلاحظ أن نسبة الأمية بين السكان كانت مرتفعة إلى حد كبير. وكانت نسبة الأمية في المناطق الريفية أعلى مما هي عليه في المناطق الريفية وذلك لا يعود فقط إلى قلة الاهتمام بتلك المناطق من قبل الحكومة وسوء الأحوال العامة التي يعانيها أهالي الريف بل ويعود أيضا إلى العادات الاجتماعية الموجودة لدى بعض سكان تلك المناطق فهم يعتقدون ان عمل أبنائهم معهم في الزراعة وتربية المواشي أفضل من انشغالهم بالتعليم. كذلك كانت التقاليد الاجتماعية السائدة في العراق لا تحبذ تعليم المرأة وتفضل بقائها في المنزل لأداء الأعمال المنزلية لذلك نجد نسبة الأمية لدى الإناث أعلى بكثير مما هي عليه لدى الذكور. ومن خلال ذلك نلاحظ ان التعليم في العراق في العهد العثماني كان يعاني من التخلف بسبب سياسة الحكومة من جهة وطبيعة حياة المجتمع من جهة أخرى(١).

اما طرق المواصلات والنقل فقد أهملت هي الأخرى من قبل الحكومة العثمانية وطوال العهد العثماني كانت معظم عمليات نقل الأشخاص والسلع التجارية والمنتجات الزراعية تتم براً بواسطة الجمال والخيول والبغال والحمير، وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تواجه القوافل التجارية والمسافرين أثناء السفر فلم تكن الطرق البرية تتسم بالأمان بل كان المسافرين وبضائعهم يتعرضون للسرقة، على يد قطاع الطرق من اللصوص، وكانت أموالهم وبضائعهم تنهب منهم في حالات عدة(٢).

المبحث الثاني/ التطورات الاقتصادية وأثارها على تحديث المجتمع

التجارة:

شهد الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حدوث تقدم كبير، نسبيا، في قطاع التجارة ولا سيما في الولايات العراقية الرئيسة (بغداد، والبصرة، والموصل) وذلك لأسباب عدة منها ارتباط العراق بالأسواق الرأسمالية العالمية وظهور بعض الولاة المصلحين في العراق الذين حرصوا على تطوير وتنمية الاقتصاد، إضافة إلى زيادة الإنتاج الناجمة عن التوسع في الزراعة اثر الطلب المتزايد من الخارج على بعض المنتجات العراقية. وكانت تجارة الصادرات من الولايات العراقية الثلاث الرئيسة قبل دخول البواخر إلى دجلة والفرات وميناء البصرة ونشوء التجارة العراقية–الأوربية في أواسط القرن التاسع عشر، تتألف في الغالب من تجارة الترانسيت، التي تقتصر على "إقليم الشرق الأوسط" ولكنها لم تكن تقتصر على المنتجات الزراعية والحيوانية فحسب، بل كانت تشتمل على بعض السلع المصنوعة محليا، وكانت السلع العراقية تصدر الى سوريا واسطنبول والمدن القريبة منها، وكان العراق آنذاك يصدر بعض منتجاته المحلية، علما ان اغلب حمولة قوافله المصدرة كانت تتألف من المنسوجات، والحرير، والتبغ، والنيلة والفواكه المجففة، والتمور، وباستثناء التمور، التي كانت تنتج محليا، فقد كانت معظم البضائع تأتي من الهند وإيران وشبه الجزيرة العربية وتصدر عن طريق العراق باتجاه بلاد الشام واسطنبول(٣).

وكان الاقبال على البضائع المصنعة في اوربا في العراق من العوامل التي ساعدت على نشاط التجارة بين العراق وبين دول اخرى وعلى سبيل المثال نلاحظ انه في عام ١٨٥٩ ارتفعت كمية البضائع المستوردة من الهند، ولا سيما

---

(١) محمود، نور نعمة، الفئة المثقفة العراقية دراسة تاريخية في تكوينها وتطورها الفكري والسياسي (١٨٦٩–١٩١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص١١–١٢.

(٢) عبد الكريم،، لمى عبد العزيز مصطفى، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٢٠٢.

(٣) حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق"التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨"، ج١، بيروت، ١٩٦٥، ص٨٧.

المصنوعات البريطانية، بشكل واضح. وقد تجاوزت قيمتها الإجمالية(٩٠٤.٤٩٩) شامي. ويعود ذلك الارتفاع الى الطلب المتزايد للولايات العراقية على الأدوات والمصنوعات الأوربية التي تأتي عن طريق بومباي، بعد ان تصل من أوربا الى الهند بحراً. لاسيما بعد ان انخفضت كمية البضائع المصنعة في أوربا في أسواق الولايات العراقية بسبب المخاطر التي كانت تتعرض لها القوافل التجارية، التي تنقل مثل تلك البضائع، في الطريق بين بغداد وحلب مما أدى إلى الاعتماد على البضائع الاوربية المستوردة عن طريق الهند. وقد ساعد ذلك على نشاط التجارة بين العراق والهند. كما كان لوفرة رأس المال المحلي، الناجم عن بيع التمور والخيل والبغال الى الدول الاخرى، اثرا كبيرا على نشاط تجارة العراق الخارجية [١].

وكانت للإجراءات القانونية التي اتخذها "الوالي مدحت باشا" الذي حكم في العراق في المدة ما بين(١٨٦٩-١٨٧٢) على الجانب الاقتصادي، اثراً واضحاً على تطور ذلك الاقتصاد. فقد ألغى عام ١٨٦٩ العديد من الضرائب التي عدها عقبة أمام تحسن الوضع الاقتصادي في الولايات والمدن العراقية ومنها ضريبة الاحتساب التي كانت تفرض على السلع التي تدخل للمدينة لبيعها في الأسواق، كما ألغى "ضريبة الكالبية" التي كانت تفرض على القوارب النهرية المحلية، و"ضريبة خمس الحطب" المفروضة على الوقود الذي يجلب الى المدينة، و"ضريبة رؤوس البقر" المفروضة على سواقي الري الخاصة بالمزارعين[٢].

ونلاحظ انه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، شهد العراق ظاهرة نشاط تجارة التصدير إلى أوربا وبشكل رئيس إلى بريطانيا. وأدى فتح قناة السويس الى تنشيط عملية النقل البحري بين الشرق والغرب وانعكس اثر ذلك على نشاط حركة التجارة البحرية في الخليج العربي وفي الفترة الواقعة ما بين (١٨٦٩-١٩١٣) زادت قيمة البضائع التي استوردتها الولايات العراقية من متوسط قدره (١٥٢.٠٠٠) الى (٣.٢٦٤.٠٠٠) جنيه إسترليني، والصادرات من (٢١٨.٠٠٠) إلى (٢.٥٩٣.٠٠٠) جنيه إسترليني. وفيما يتعلق بالتجارة البرية نلاحظ ان هناك حركة نشاط تجاري بين العراق والدول المجاورة ففي الفترة ما بين(١٨٦٤-١٨٦٩) كانت قيمة متوسط الصادرات إلى إيران (٥٥٠٠) جنيه إسترليني وأكثر من ذلك بالنسبة لقيمة الصادرات العراقية إلى سوريا والولايات العثمانية الأخرى، وفي عام ١٨٧٨ بلغت قيمة الواردات من إيران (١٠٣.٠٠٠) جنيه إسترليني. وفي عام ١٩٠٨ بلغ متوسط قيمة الواردات من "الأناضول" (٤٣.٠٠٠) جنيه إسترليني، وقيمة واردات الخليج العربي (٢٧.٠٠٠) جنيه، بينما بلغ مجموع قيمة الصادرات إلى "الأناضول" (٥٤.٠٠٠) جنيه إسترليني[٣].

وكانت هناك عوامل خارجية وداخلية عدة ساعدت على بروز ظاهرة نشاط حركة التصدير من بعض المدن العراقية الى الدول الأخرى ومنها الاوربية، ومن أهم العوامل الخارجية: تطور طرق ووسائل المواصلات، وانخفاض ثمن النقل نسبياً. وإصدار الحكومة العثمانية بعض القوانين التي خفضت بموجبها التعريفة الكمركية المفروضة على الصادرات. اما العوامل الداخلية فاهمها إخضاع شيوخ العشائر والأغوات لسلطة الحكومة. وتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وتطبيق نظام الولايات العثماني منذ ١٨٧٠، إضافة للإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة، ولاسيما نظام الطابو الذي جعل العشائر تستقر في أماكن محددة والذي اصدر في عهد الوالي مدحت باشا وهذا جعل أعداد غير قليلة من أبناء العشائر التي استقرت يعملون بالزراعة، مما أدى بدوره إلى زيادة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، فقام بعض التجار اثر ذلك بتصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج مما ساعد على نشاط تجارة التصدير[٤].

---

(١) عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ترجمة رؤوف عباس حامد، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٢١١-٢١٢.

(٤) حسن، المصدر السابق، ص ص ٨٧-٨٨.

تركت التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر آثارها بصورة واضحة على مختلف جوانب الحياة ولاسيما الاجتماعية منها وبدأ المجتمع العراقي منذ تلك الفترة يندمج تدريجياً بالأسواق العالمية الرأسمالية مما أدى إلى تطور المجتمع وتقدم اقتصاده لاسيما في قطاع التجارة بعد ان نشطت حركة التبادل التجاري بين أوربا من جهة وبين مناطق متعددة من العالم(١).

ولعل الإحصائيات على صعيد التجارة الخارجية تبين لنا التحست الذي طرأ على هذا القطاع فقد ارتفعت مجموع قيم صادرات العراق من (١٥٠.٠٠٠) دينار سنويا في المدة الممتدة ما بين (١٨٦٤-١٨٧١)، إلى حوالي (٢.٩٠٠,٠٠٠) دينار عام ١٩١٣. وهذا يعني زيادة مقدارها تقريباً عشرين مرة خلال نصف قرن. وكذلك ارتفعت قيمة البضائع المستوردة من (٢٩٠.٠٠٠) دينار سنويا إلى (٣.٥٠٠.٠٠٠) دينار سنويا في المدة ذاتها، أي بزيادة قدرها حوالي (١٢) مرة خلال نصف قرن ايضاً. ورافق تلك الزيادة في الصادرات ارتفاعاً في الواردات فقد ارتفعت مجموع قيمة البضائع المستوردة من (٢٩٠.٠٠٠) ألف دينار سنوياً في الفترة ما بين(١٨٦٤-١٨٧١) إلى (٣.٤٦٧.٥٠٠) في عام ١٩١٣(٢).

وقد رافق هذا التطور الكبير في الصادرات والواردات تحول مماثل وسريع في علاقات العراق التجارية، التي كانت لحين مرحلة الاندماج بالأسواق العالمية الرأسمالية مقتصرة على أقطار المنطقة ذاتها، وأصبح للعراق علاقات تجارية مع بعض الدول الاسيوية والأوربية، ومنها بريطانيا التي كانت لها علاقات تجارية قوية مع العراق. وأدى تحول ثقل العلاقات التجارية للعراق لصالح العالم الرأسمالي إلى إتباع أفضل الوسائل من اجل تسهيل عملية التبادل التجاري لذلك ظهر الاهتمام واضحاً بوسائل النقل والمواصلات وظهرت شركات خاصة أجنبية ومحلية للتصدير والاستيراد منذ عام ١٨٨٤. كما استلزم تطور عمليات التبادل التجاري، وتأسست المصارف بهدف تسهيل مهمة التجار. ففي عام١٨٩٠ فتح المصرف العثماني أول فرع له في بغداد ثم افتتح له فرعان آخران احدهما في البصرة والأخر في الموصل، كما تم عام ١٩١٢ تأسيس فرع للمصرف الشرقي في بغداد، علماً إن الفرع الرئيس للمصرف المذكور مقره في لندن، ثم فتح له فروعا أخرى في الموصل، والبصرة، والعمارة، وكركوك. وأصبح التعامل بالنقود أساس لعملية التبادل التجاري التي كانت سابقا تعتمد إلى حد كبير على المقايضة التي تعد سمة أساسية من سمات الاقتصاد الإقطاعي(٣).

وأدت زيادة الإنتاج الزراعي الى نشاط حركة تجارة التصدير كما ساعد استقرار بعض القبائل المتنقلة في العراق على زراعة مساحات واسعة من الأراضي تدريجياً لاسيما بعد ان وفرت الأسواق المربحة ضمان لحصص أشراف المدن وشيوخ القبائل، وذلك بعد ان أصبحوا يملكون الأراضي الزراعية ولهم الحق في جباية الأموال من الفلاحين، بدل الإيجار العيني من إنتاج الأرض، حتى أنهم أصبحوا يصدرون البعض منه الى أوربا والهند. وهذه التغيرات ساعدت على نمو تجارة التصدير بشكل واضح. وكانت المنتجات الزراعية تصدر الى بعض الدول الأوربية المتقدمة اقتصادياً كما كانت البضائع تستورد من تلك الدول الى العراق وتدخل البلاد عبر ميناء البصرة. إضافة الى ذلك نلاحظ ان تجارة العراق البحرية كانت تشمل التجارة الترانسيتية (تجارة العبور) ومنها بين إيران وأوربا عبر الأراضي العراقية(٤).

ومن الملاحظ ان تجارة العراق البرية، لا سيما مع بلدان الشرق الأوسط، كانت تشمل، في الغالب، المنتجات المحلية المنقولة عبر طرق عدة ومنها طريق الموصل شمالا إلى "تركيا"، وغرباً إلى بلاد الشام ويذهب جزء كبير منها الى مدينتي

---

(١) احمد، كمال مظهر، الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، مجلة الحكمة، العدد ٥، ١٩٨٨، ص٢٢؛ وللمزيد من التفاصيل عن أهمية قناة السويس. ينظر: برج، محمد عبد الرحمن، قناة السويس" أهميتها السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٥-٦٠.

(٢) حسن، المصدر السابق، ص ٩٤، ص ٢٢١.

(٣) احمد، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٤) حسن، المصدر السابق، ص ٨٨.

حلب ودمشق، وشرقاً إلى إيران. كما كانت هناك عمليات تبادل تجاري تحدث بين النجف والزبير وسوق الشيوخ من جهة وبين القبائل البدوية التي تتنقل بالقرب من تلك المدن. اضافة للنشاط الكبير لحركة التجارة بين العراق وإيران، وقدرت قيمة صادرات بغداد والموصل إلى إيران في الفترة الواقعة ما بين (١٨٦٤-١٨٦٥) ما بين (٩٠.٠٠٠-٩٥.٠٠٠) دينار، وكان اغلبها من التمور والجلود. بينما كانت قيمة صادرات ولايتي بغداد والموصل الى دمشق وحلب اقل من ذلك. وفي الفترة الواقعة ما بين (١٨٧٤-١٨٧٥) بلغت صادرا الموصل الى سوريا حوالي (٤٠.٠٠٠) وكان معظمها من الأغنام والصوف[١].

وقد انخفض في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر معدل صادرات العراق إلى الشرق الأوسط مقارنة بصادراته إلى أوربا. كما نلاحظ في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى ان معظم تجارة العراق مع بلدان الشرق الأوسط كانت من المنتجات المحلية باستثناء البضائع التي كانت تصل إلى البصرة عن طريق الخليج العربي وتنقل عبر أراضيه باتجاه موانئ البحر الأحمر ومن الملاحظ ان قيمة تجارة الترانسيت المارة عبر الأراضي العراقية من إيران لم تشكل نسبة كبيرة من قيمة مجموع قيمة تلك التجارة وكان معظمها من السجاد الإيراني، والتبغ والصمغ. وقد بلغت قيمتها حوالي (١٠.٠٠٠) دينار عراقي[٢].

ومن الملاحظ انه في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر نشطت حركة التجارة في العراق بشكل واضح ففي الفترة (١٨٨٤-١٨٨٥) زادت الواردات بنسبة (٦٤%) والصادرات (٢٢%) وعلى الرغم من الهبوط الطفيف لتلك النسبة في بعض الفترات التي سبقت انتهاء القرن التاسع عشر الا إننا نلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات إلى (٢٨%) والواردات الى (٣٥%) في العقد الأول من القرن العشرين[٣].

وأدى تطور الاقتصاد الى تغير واقع المجتمع المدني نفسه تغيراً جذرياً وتغير وضع التجارة الكمي اثر ظهور مئات المحال التجارية والدكاكين الجديدة. وظهرت فئة (الكومبرادور)[٤] وهؤلاء هم وسطاء وبمثابة حلقة وصل بين الأسواق المحلية وأسواق العالم الرأسمالي. وقد قام هؤلاء بتأسيس شركات خاصة للتصدير ومن ثم للاستيراد وفي العقد الثامن والعقد التاسع من القرن التاسع عشر كانت هناك (٦) شركات عراقية مقابل (٦) شركات أجنبية تقوم بتصدير التمور الى الخارج وأخذت أعداد تلك الشركات والعاملين في هذا المجال يزدادون في السنوات اللاحقة بشكل تدريجي[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٨٩-٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٩٠-٩١.

(٣) عيساوي، المصدر السابق، ٢١٠.

(٤) الكومبرادور: أصل الكلمة لغوياً مقتبس من الكلمة الاسبانية Compardo وتعني "المشتري". واصطلاحاً تعني الفئة البرجوازية التي اقتصر تكوينها على البلدان الخاضعة او شبه الخاضعة للاستعمار، والمتخلفة بشكل عام ولاسيما في آسيا وأفريقيا. ويرتبط ميلاد هذه الفئة بأولى محاولات تغلغل الرأسمالية إلى المناطق الأخرى حينما أصبحت الحاجة ملحة إليها لتعمل بدور الوساطة بين الشركات الأجنبية والأسواق المحلية. وفي الغالب يتحول أبناء هذه الفئة إلى حلقة وصل بين الفلاحين والمرابين المحليين مع المنتجين الرأسماليين في الخارج، وقد استخدم مصطلح الكومبرادور كمصطلح اجتماعي خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر ليطلق على كل فرد او مجموعة أفراد يقومون بدور الوكيل لشركة أو مؤسسة رأسمالية أجنبية. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧، ص ص ٢٨-٣٠.

(٥) احمد، الإطار الزمني، ص ٢٨.

التطورات التي طرأت على قطاع الزراعة:

تركت التغيرات الاقتصادية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثارها بصورة واضحة على مصادر الإنتاج لاسيما في الريف وتغيرت النظرة الى الأرض لتصبح سلعة يسعى الأفراد للحصول على ملكيتها بعد ان كانت في السابق مشاعة بين أفراد العشيرة، بل وحتى متروكة في حالات غير قليلة، وامتدت الرغبة في الحصول على الأرض واستثمارها في الزراعة الى بعض تجار المدن مما جعل الأرض تعرض بالمزايدة مثلها مثل اية سلعة أخرى وأصبحت هذه الحالة مألوفة في معظم أنحاء العراق منذ بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر لاسيما وان المال الذي يجنى من بيع الأرض الأميرية تحول الى مصدر مهم لخزينة الدولة، وقد أدى الطلب المتزايد على شراء الأرض إلى ارتفاع أسعارها نسبيا في الريف والمدينة على حد سواء، ففي بغداد والبصرة ارتفعت أسعار الأرض الى أضعاف الأضعاف، واقبل حتى التجار الأجانب على شراء الأراضي، ومما يلاحظ في هذا المضمار عدم إقبال أصحاب الأراضي على وقفها، اذ أخذت هذه الظاهرة تنحسر بصورة متوازنة مع ارتفاع قيمة الأرض ولعل سبب ذلك يعود الى ان العديد من أصحاب الأراضي اخذوا يفضلون إنفاق بعض الأموال من أرباح إنتاجها في الجوانب الخيرية بدلا من وقفها[١].

تركت التغيرات الجديدة التي شهدها الاقتصاد العراقي أثارها على المكانة والنفوذ الذي كان يتمتع به شيوخ العشائر في الريف. وحاولت الحكومة العثمانية السير في ركاب العالم الرأسمالي وتعزيز سيطرتها المركزية على المدن لذلك تم إصدار قانون الأراضي عام ١٨٥٨م، وشعر بعض شيوخ العشائر ان التغيرات الجديدة لا تصب في خدمة مصالحهم لاسيما وان الحكومة العثمانية كانت تسعى الى القضاء على نفوذهم وتفكيك تماسك عشائرهم ونشر الانقسامات فيما بينهم بما يحقق مصالحها. وبعد انفتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وارتباط العراق بالعالم الرأسمالي تأثرت العشائر العراقية عامة ولا سيما التي كانت تقيم في القسم الأدنى من نهر دجلة وعند شط العرب[٢]، فقد ساعد افتتاح قناة السويس على ارتباط الاقتصاد العراقي بعلاقات تجارية مع الأسواق الرأسمالية العالمية، مما هيأ إمكانيات جديدة لتطور الاقتصاد والثقافة في البلاد، كما ادى ذلك الى زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من الجوانب الايجابية التي تركتها عملية ارتباط العراق بالاسواق المالية العالمية الا انه كان لتلك العملية جوانب اخرى غير ايجابية فقد اخذ العراق يتحول الى ممول للسوق العالمية بالمواد الخام وهذه العملية جعلته مكبلا بالقيود الاقتصادية والسياسية لتلك السوق[٣].

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كان اقتصاد الكفاف لدى العديد من العشائر العراقية قد اخذ بالتراجع لإفساح المجال بدرجة غير قليلة أمام اقتصاد السوق. واصبح شيوخ العشائر باعتبارهم يتمتعون بملكية بعض الاراضي الزراعية بالإيجار او (الطابو) ينظرون إلى أبناء عشائرهم بطريقة جديدة، وهي كونهم أصبحوا مصدر للربح "وأصبحت للفلاح العشائري قيمة اكبر لدى الشيخ من كونه "الرجل المحارب"، في الوقت الذي كان الفلاح فيه غير مرتبط بالأرض التي يعمل بها لذلك كان بعض الفلاحين ينتقلون للعمل من ارض الى أخرى عندما يشعرون بعدم ارتياحهم في عملهم، وهذا ادى إلى تنافس الملاكين على استقطاب الفلاحين للعمل في أراضيهم وبذلك أصبح الفلاح غير ملتزم بالأوامر والتعليمات التي كان يفرضها عليه شيخ عشيرته فيما يتعلق بإنتاج الأرض التي يزرعها. وأصبح للفلاحين الحق في بيع حصتهم من الإنتاج وشراء احتياجاتهم من السوق المحلية بينما كانت مبادلة حصة الفلاح من الإنتاج سابقا لا تتم الا عن طريق الشيخ[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢) بطاطو، حنا، ج١، العراق"الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، طهران، ٢٠٠٥، ص ص ١٠٠-١٠٣.

(٣) كوتلوف، المصدر السابق، ص ١٨.

(٤) بطاطو، المصدر السابق، ج١، ص ص ١٠٠-١٠٣.

وكانت هناك بعض الولايات التي اشتهرت بزراعة بعض المحاصيل المهمة والتي يصدر الفائض منها بكثرة الى الدول الاخرى ومنها ولاية الموصل التي اشتهرت بانتاجها من الحنطة والشعير ومما ساعد على انتشار زراعة الحنطة والشعير في أراضي الموصل هو خصوبة التربة وكان الفلاحين لا يجدون صعوبة في زراعة الأرض هناك، دون الحاجة إلى الاسمدة، لان العوامل الطبيعية اللازمة للزراعة متوفرة وكان الإنتاج يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي، ويصدر الفائض منه الى الخارج(١).

وانعكست أثار التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على واقع الريف لاسيما من حيث العلاقات القائمة بين أفراد مجتمعه الصغير. وهاجر بعض الفلاحين الى غير مناطقهم بهدف استثمار جهودهم بشكل أفضل، وكذلك هو الحال بالنسبة للبدو الذين أخذت نسبة أعدادهم تنخفض في المجتمع فبعد ان كانت نسبتهم (٣٥%) من مجموع السكان عام (١٨٦٧) انخفضت الى (٢٥%) عام (١٨٩٠) والى (١٧%) عام (١٩٠٥)(٢).

وعندما تولى مدحت باشا الحكم في العراق كانت مشكلة الأراضي من أهم المشاكل التي واجهته، وكان بعض شيوخ العشائر يدعون بملكيتهم لأجزاء واسعة من الأراضي لذلك قام مدحت باشا ببيع الأراضي على المواطنين وبالإقساط، على ان ذلك لا يمنحهم حق الملكية التامة وإنما حرية التصرف بالأرض، وأصبح العديد من الفلاحين بموجب نظام الطابو يمتلكون أراضي زراعية لاستغلالها بالزراعة ويمتلكون لها (طابو)، وبذلك أصبح ولاء الفلاح للشيخ اقل مما كان عليه لأنه أصبح يمتلك ارض لزراعتها، وساعد توطين القبائل المتنقلة وقيامها بزراعة الأراضي على تمسكهم بالأرض مما سهل على الحكومة فرض سيطرتها عليهم لا سيما وان مصدر الماء الذي يسقي مزروعاتهم كان تحت سيطرة الحكومة، وأصبحت تجبى منهم الضرائب بشكل منظم وأصبحت الحياة الجديدة لأفراد القبائل بعد توطينهم تختلف كثيرا عن حياتهم البدوية السابقة(٣).

وكان مدحت باشا يرى انه لتطوير قطاع الزراعة يجب زراعة اكبر مساحة ممكنة من الأراضي وتوفير الأوضاع المناسبة لها. وكان ذلك يتطلب أيضا إضعاف نفوذ القبائل ونشر الأمن وتوسيع الزراعة وهذه الإجراءات سوف تضر بمصالح بعض شيوخ القبائل التي كان مدحت باشا يعمل على إضعاف نفوذهم وكان يهدف الى الحد من سيطرتهم المطلقة على أبناء عشائرهم(٤).

وتغيرت علاقات الريف من حيث روابطه بالمدينة اثر التغيرات التي عكسها تطور الاقتصاد على البلد، اذ أصبح الريف يتبع المدينة، وأصبحت الروابط الريفية مع المدينة أقوى مما كانت عليه في السابق. وقد ساهم الوسطاء في عملية الإشراف على زراعة الأراضي وجبي محاصيلها وإيراداتها وبيعها إلى التجار على تعزيز هذه الروابط، لاسيما وان المدينة قد اجتذبت إليها بعض المتنفذين من أهل الريف ممن أصبحوا بحاجة إلى وكلاء يشرفون على مصالحهم، حالهم في ذلك حال تجار المدن الذين انتقل إليهم بدورهم جزء من ارض الريف الزراعية ليتحولوا بذلك الى نواة للفئة الجديدة، التي يعرف المنتمون إليها بـ (الملاكين الغائبين)، ومما عزز من روابط المدينة بالريف هو بروز ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وكان هناك العديد من المهاجرين ممن تركوا الريف بسبب الظلم الإقطاعي ليبحثوا لهم عن فرصة عمل جديدة في المدينة. الا أنهم حتى بعد استيطانهم في المدينة لم يقطعوا علاقاتهم بالريف ولم يفقدوا لمدة من الزمن روابطهم الروحية والمادية بموطنهم الأصلي(٥).

---

(١) عيساوي، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٢) احمد، الاطار الزمني، ص ٢٥.

(٣) لونكريك، المصدر السابق، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٥) احمد، الاطار الزمني، ص ٢٥.

أدى استقرار القبائل المتنقلة بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من اجل توطينها إلى تحول النشاط الاقتصادي لتلك القبائل من تربية الحيوانات إلى الزراعة، واستحوذ رؤساء العشائر على مساحات واسعة من الأرض وحتى أوائل القرن العشرين كانت قد تركت بأيدي الشيوخ ووجهاء القبيلة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إضافة إلى سيطرة البعض منهم حتى على مصادر ري الأراضي الزراعية، ففي منطقة الحلة على سبيل المثال كان شيوخ العشائر يمتلكون واردات ضخمة نتيجة لاستغلال الفلاحين العاملين في أراضيهم، وكان كل شيخ يمتلك مجموعة من الأتباع الذين يقومون بخدمته ودعم مركزه كما كانوا يقومون بجمع الضرائب له من الفلاحين، وفي سبيل نضال الفلاحين من اجل الأرض لم يخضعوا للالتزامات الإقطاعية، بل واصلوا النضال ضد الملاكين الذين سلبوا حقوقهم من جهة، ووقفوا الى جانب الملاكين الذين أنصفوهم من جهة أخرى[١].

التطورات التي طرأت على قطاع النقل:

عمل مدحت باشا على اتخاذ تدابير عدة من اجل حماية الطرق التجارية وللمحافظة على سلامة القوافل التي تسلك تلك الطرق. وكان من بين تلك التدابير بناء نقاط حراسة حدودية في العديد من الطرق. وعلى سبيل المثال تم بناء عدة نقاط حدودية في الرمادي وعانة والقائم وجهزت تلك النقاط بقوات الضبطية، كما عمل مدحت باشا على إرسال فرق عمل الى السليمانية عام ١٨٦٩ لتسوية الطرق التي تربط السليمانية بكركوك، وكركوك بالموصل، وكركوك ببغداد. كما اهتم بتطوير طرق ووسائط النقل في بغداد، ولعل مشروع ترامواي بغداد–الكاظمية من أهم مشاريع النقل الداخلي التي قام بها مدحت باشا في بغداد انطلاقا من دوافع تحديث بغداد وخدمة الزائرين الذين يوفدون من مدن العراق وبلاد فارس لزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية فقد وجد مدحت باشا ان هناك ضرورة لتحسين المواصلات من بغداد الى الكاظمية والتخلص من وسائط النقل البدائية[٢]، وفي عام ١٨٧٠ تم تأسيس شركة مساهمة لتقوم بإنشاء خط(سكة ترامواي) بين بغداد والكاظمية. وقد تم إنشاء المشروع وقد ربحت الشركة في السنة الأولى٢٠% من رأس المال[٣]. وبلغت قيمة الأموال المخصصة لانجاز المشروع مليون وخمسمائة الف قرش، وتم استيراد معظم المواد اللازمة للمشروع من بريطانيا، وكان المشروع يحتوي على (٤٠) عربة تسع كل منها ما بين (٤٠–٥٠) شخص وكانت كل عربة تسحب بواسطة حصانين، وكان للمشروع بعد انجازه أثرا كبيرا على تحسن عملية النقل بين بغداد والكاظمية وأصبحت عربة الترامواي تقطع الطريق المذكور في نصف ساعة فقط[٤].

وفي عام ١٨٩٠ استخدمت العربات الخشبية التي يجرها زوج من الخيول في شوارع بغداد، وفي العام التالي استوردت الحكومة عربات (اللاندون) التي استخدمت للنقل أيضاً وكانت تصنع في ألمانيا، ثم أسست شركة للنقل بين بغداد والمدن القريبة منها وكانت العربات التي تستخدم للنقل فيها تجر بواسطة أربع خيول، وفي عام ١٩٠٨ دخلت أول سيارة إلى بغداد وبعدها تم تأسيس خط نقل سيارات اللوري بين بغداد وبعقوبة[٥]، كما تأسست شركات خاصة للنقل مثل (شركة العربات بالخيل) التي تأسست عام (١٨٩٦) للنقل بين البصرة والعشار، وشركة (تجارة مراكب البصرة) التي تأسست عام (١٩١٢)، وفي العام نفسه تم التخطيط لإنشاء مشروع (الترامواي) الكهربائي الذي يستخدم للمواصلات بين بعض مناطق بغداد[٦].

---

(١) كوتلوف، المصدر السابق، ص ص ٢٧–٣٠.

(٢) عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٢٠٩–٢١٠.

(٣) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧١، ج٣، ص ٢٦٧.

(٤) عبد الكريم، المصدر السابق، ص ص ٢٠٩–٢١١.

(٥) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٦٧.

(٦) احمد، الاطار الزمني، ص ص ٢٨–٢٩.

وشهد قطاع النقل النهري تطوراً ملحوظاً منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان الوالي رشيد باشا الكوزكلي أول من سعى لإدخال البواخر إلى العراق ففي عام ١٨٥٥ دعا الوالي المذكور جماعة من التجار وعرض عليهم تأسيس شركة للملاحة النهرية يكون نصف رأس مالها من الحكومة والنصف الأخر من التجار، وبعد موافقتهم أرسل طلب لمعامل (انتويرب) في بلجيكا لصنع باخرتين وبعد انجازهما وصلتا الى العراق عام ١٨٥٨، أي بعد موت رشيد باشا، ومنذ عام ١٨٦٢ كان سير البواخر بين بغداد والبصرة منظما ضمن مواعيد محددة وكانت هناك شركتين للنقل بين بغداد والبصرة الأولى بريطانية(بيت لنج) والأخرى عثمانية [١]، وأمر رشيد باشا بإنشاء الدمير خانة (دار الحدادة) في جانب الكرخ لصيانة البواخر والسفن، كما قام الوالي نامق باشا باستيراد باخرتين من بلجيكا للعمل في نهر دجلة وذلك عام (١٨٦١)، وكذلك اهتم الوالي من بعده مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) بالنقل ووصل عدد البواخر الحكومية الكبيرة في عهده إلى (٨) بواخر وأسس شركة نهرية متخصصة للإشراف عليها وتعد تلك البواخر من أولى البواخر التي عبرت قناة السويس ووصلت إلى أقصى ما يمكن باتجاه الشمال في دجلة والفرات[٢].

فضلا عن ذلك فقد ساعدت وسائط النقل التي دخلت العراق في ذلك الوقت على تعزيز الروابط بين الريف والمدينة لاسيما وان تغلغل رأس المال الغربي في الشرق الأوسط الى جانب المصالح الإستراتيجية المتزايدة والمرتبطة مع ذلك التغلغل قد جعل الدول الأوربية وفي مقدمتها بريطانيا تهتم بتطوير طرق ووسائل النقل في العراق ومن هنا جاء اهتمام البريطانيين والألمان وغيرهم بالملاحة في دجلة والفرات وشط العرب، علماً ان البريطانيين قد أسسوا شركة لنج منذ عام (١٨٤٠) للنقل في نهر دجلة. واستخدمت السيارات للنقل بين المدن، ولو بشكل محدود، منذ نهاية القرن التاسع عشر، الا ان أعدادها أخذ يزداد تدريجياً بعد ذلك التاريخ. اما سكك الحديد فقد حاول الألمان انجاز مشروع سكة حديد بغداد- برلين وأنجز قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى جزءاً من المشروع المتمثل بخط سكة حديد بلغ طوله حوالي (٧٤) ميلا ربط بين بغداد وسامراء[٣].

قطاع الصناعة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهده قطاع التجارة وقطاع الزراعة الا ان الصناعة لم تتقدم كثيرا خلال الفترة رهن الدراسة، فقد تركت عملية التطور الاقتصادي آثاراً سلبية واضحة على هذا القطاع وأخذت العشرات من محلات الإنتاج الحرفي تختفي من الأسواق والبيوت التي تمارس فيها، لأنه لم يكن بوسع إنتاجها المحدود منافسة البضائع الأجنبية المستوردة الأجود نوعا والأرخص سعراً والأكثر تنوعاً التي لاقت رواجا كبيراً في الأسواق العراقية وقد أخذت بعض المحلات الحرفية الأخرى بمظاهر التحديث وانظم إليها عددا من الحرفيين الذين كانوا خسروا أعمالهم بسبب التطورات الحديثة التي شهدها الاقتصاد العراقي، وقد انظم الحرفيون الذين خسروا أعمالهم إلى صفوة الطبقة العاملة الوليدة التي كانت تمثل بدورها حالة جديدة في عراق ما بعد منتصف القرن التاسع عشر. وظهرت منذ ذلك الوقت النواة الأولى للمستثمرين العراقيين في مجال الصناعة ووجدت الآلات الحديثة المتصلة بحياة الفرد المعيشية طريقها الى العراق منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وتأسست في بعض المدن الرئيسة معامل الثلج والمطاحن الحديثة ومعامل لإنتاج المياه الغازية[٤]، وأول معمل حديث تأسس في العراق هو الذي أسسه الوالي رشيد باشا الكوزلكي في العقد السادس من القرن التاسع عشر، ولم يكن معملا على غرار معامل أوربا بل كان اقرب إلى ورشة لإصلاح البواخر والمكائن المستوردة، وكان يحتوي على تورنة، ومقراض، ومثقب وأدوات أخرى. وكان المعمل المذكور يقع في منطقة الكرخ ببغداد، وفي عهد

(١) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٥٧.

(٢) احمد، الاطار الزمني، ص ص ٢٩-٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٢٥-٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

مدحت باشا قام المعمل بتقديم خدمات مهمة للجيش وقد تم إصلاح العديد من البنادق القديمة في المصنع المذكور، وفي عام ١٨٦٤ أسس الوالي نامق باشا أول معمل حديث للنسيج في العراق وأطلق عليه (العباخانة) وكان يدار بقوة البخار، واهتم مدحت باشا في فترة ولايته بتطويره حتى أصبح ينتج (٣٠٠) متر من الأقمشة الصوفية و(٤٠٠) من الأقمشة القطنية يومياً[١].

المبحث الثالث/ مظاهر التحديث التي طرأت على المجتمع العراقي

رافق التقدم الاقتصادي الذي شهده العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بوادر استقرار سياسي نسبي، ساعد بشكل كبير على توفر الوضع المناسب لتقدم عملية التحديث، وقد تمثل ذلك الاستقرار في تولي عدد من الولاة الذين اهتموا بإجراء بعض الإصلاحات العامة للنهوض بواقع البلد المتخلف، ومنهم نامق باشا في فترة ولايته الأولى ما بين (١٨٥٠-١٨٥١) ومن ثم فترة ولايته الثانية (١٨٦٠-١٨٦٧)، ومحمد رشيد باشا(١٨٥٢-١٨٥٦)[٢]، الذي عاش سنوات عدة في فرنسا وقد وصف بأنه: ((مثقفاً واسع الاطلاع، كثير القراءة والمطالعة، يتكلم الفرنسية بطلاقة. كما كان جماعاً للكتب مقدراً لأهميتها))، إضافة إلى تولي مدحت باشا الحكم في العراق والذي يعد من أهم الولاة المصلحين الذين بتطوير وتحديث البلاد[٣].

ساعدت التطورات الاقتصادية والدعم السياسي الذي رافقه لعملية الإصلاح على تحديث المدن العراقية وقد تطلب التقدم الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع تلبية الحاجات الجديدة التي ظهرت انذاك، اذ ان دخول الآلة الحديثة ونشاط حركة التجارة، وزيادة رؤوس الأموال، كل ذلك تطلب مثقفين غير تقليديين يفهمون في القانون ويعرفون اللغات ويجيدون استخدام بعض الآلات الحديثة والإشراف عليها وهذه المتطلبات كانت دافع لظهور المدارس الحديثة، وفي عهد الوالي مدحت باشا تم تأسيس العديد من المدارس ومنها المدرسة (الرشدية) – عسكرية ومدنية – كما تم عام (١٨٧٣) تأسيس أول مكتب إعدادي في بغداد، ثم أخذت المدارس تتوسع تدريجيا في مختلف أنحاء البلاد. وفي عام (١٩٠٠) تم تأسيس ثلاث دور للمعلمين توزعت على بغداد والموصل والبصرة، وفي عام (١٩٠٨) تقرر تأسيس (٢٤) مدرسة ابتدائية للذكور و(٣) للإناث[٤].

وقد درس بعض العراقيين خارج البلاد بهدف إتمام تعليمهم، ففي عام (١٨٩٢) توجه إلى استانبول عدداً من أبناء شيوخ العشائر ليدرسوا في مدرسة العشائر (عشيرت مكتبي) التي أسست خصيصا لأمثالهم هناك ودرسوا فيها الحساب والهندسة واللغات ومنها: العثمانية، والفارسية، والفرنسية، فضلاً عن ذلك فقد ساهمت المدارس التبشيرية في نشر الثقافة داخل المجتمع، ومن ابرز هذه المدارس (مدرسة الألمان في بغداد) التي تأسست عام (١٩٠٩) وكان التدريس فيها باللغة الألمانية. وقد ساعدت هذه المدارس فضلا عن المدارس الرسمية والأهلية بعض أبناء المجتمع على التعلم بأسلوب يختلف عن أسلوب أسلافهم وساهموا في السنوات اللاحقة بوضوح في نشر الوعي الفكري والسياسي في المجتمع، وقد تطلع بعض خريجي المدارس الثانوية لإتمام دراستهم في الخارج وفعلا درس الكثير منهم في استانبول وأرسلت أول وجبة من خريجي مكتب الإعداد العسكري، الى اسطمبول في حزيران ١٨٨٢، وكانت تضم (١٣) طالب، لإتمام دراستهم ثم تبع ذلك إرسال وجبات أخرى من الخريجين العراقيين إلى اسطنبول أيضاً وبعض تلك الوجبات وصل عددها إلى (٥٤) طالباً[٥]، وفي العقد

---

(١) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢) قايا، ديلك، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦، ترجمة: حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٤١-٤٢.

(٣) الخياط، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٤) احمد، الاطار الزمني، ص ٣١.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٢-٣٣.

الثامن من القرن التاسع عشر تم تأسيس أول مدرسة للصنائع في بغداد ضمت حوالي (١٥٠) طالبا وبعد مدة تم تأسيس مدرستين جديدتين للصنائع الأولى في الموصل والثانية في كركوك، وقد أصبح خريجي تلك المدارس عمال ماهرين واستخدم الألمان عدداً منهم في أعمال مشروع سكة حديد بغداد – برلين [١].

وشهد المجتمع العراقي في مطلع القرن العشرين ظاهرة انتشار المطابع الخاصة، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر زاد اهتمام العراقيين بتأسيس المطابع الحديثة لاسيما وان متطلبات الحياة الجديدة جعلت المطابع من الأشياء الضرورية لتلبية حاجات المواطن على الصعيد الثقافي بصورة عامة وفي عام (١٩٠٨) بلغ عدد المطابع في بغداد (١٤) مطبعة، منها (٨) تابعة للحكومة أهمها في بغداد: مطبعة الشابندر، ومطبعة دنكو، وقد ساعد استخدام الآلات الحديثة فيها على خوض العامل العراقي تجربة جديدة في العمل بوسائل الإنتاج الحديثة[٢].

وأدت التطورات التي شهدها المجتمع العراقي الى ظهور مشكلات جديدة تحولت الى جزء من حياة المجتمع اليومية، ولم تستوعب الحياة الجديدة مثلا وجود قاضي واحد او قاضيين كما كان في بغداد سابقا، لحل المشاكل التي كانت تحدث بين أفراد المجتمع، لذلك تطلب الأمر استحداث وظائف جديدة وإصدار قوانين جديدة، فضلا عن ذلك فقد دعت الحاجة بعض أصحاب المصالح الى البحث على من يساعدهم في إدارة مصالحهم من الذين يفهمون في القانون لذلك توجه عدد من المثقفين العراقيين الى العاصمة العثمانية والى باريس ودرسوا الحقوق هناك. وفي عام ١٩٠٨ تم تأسيس مدرسة الحقوق في بغداد، ووصل عدد طالبتها عام ١٩١٠ إلى (١١٨) طالب، وعندما حاول والي بغداد جمال باشا إلغاء مدرسة الحقوق عارضه الأهالي واحتجوا عليه الطلاب وشكلوا جمعية لذلك أطلقوا عليها (جمعية الدفاع عن حقوق بغداد) كما رفع وجهاء بغداد برقيات الى العاصمة العثمانية احتجاجاً على قرار الوالي وتم تنفيذ مطالبهم ولم تغلق المدرسة وأصبح خريجي هذه المدرسة يحتلون مكانة اجتماعية مميزة في المجتمع وتحولت أسماء مهنة المحاماة الى ألقاب لعائلات معروفة مثل الاوقاتي والوكيل واخذ عدد المتعلمين في المدن يزداد تدريجيا منذ مطلع القرن العشرين[٣].

وبفضل التطورات الجديدة التي شهدها المجتمع فأن الفئة المثقفة لم تعد تقتصر على رجال الدين وخريجي الكتاتيب كما كانت سابقاً، بل ظهرت في صفوف الفئة المثقفة الجديدة من خريجي المدارس الحديثة معلمون ومدرسون ومحامون وصحفيون وغيرهم، ممن أصبحوا يؤلفون أكثرية تلك الفئة كما نلاحظ ان بعضهم قد تأثر بالأوربيين، لاسيما وان هناك عدد من الأوربيين في بغداد فقد كان عدد البريطانيين في بغداد عام ١٨٦٩ حوالي (٢٦٥) شخص، وعدد الروس (١٤)، والنمساويين (٣)، علما ان عدد سكان بغداد في ذلك الوقت حسب إحصاء عام ١٨٦٩ كان حوالي (١٨٤٠٧) نسمة[٤].

وازداد عدد الصحف العراقية بعد عام ١٨٦٩ تدريجيا وذلك تلبية لمتطلبات المجتمع، وكان اهم الصحف العراقية في تلك الفترة هي: صحفية (زوراء) التي تعد أول صحيفة في قائمة الصحافة العراقية، و(الموصل) التي صدرت عام ١٨٨٥، (والبصرة) التي صدرت عام١٨٨٩، وقد تناولت هذه الصحف في صفحاتها مواضيع متعددة في شتى ميادين الحياة وساهمت في تثقيف أبناء المجتمع العراقي في مجال السياسة ولو بشكل بطيء وتحولت الديمقراطية والارستقراطية مع مرور الوقت الى إحدى الجوانب المهمة في تفكير المثقف العراقي، وقد اقبل الناس على شراء الصحف بشكل واضح حتى بلغ عدد الصحف العراقية في المدة ما بين (١٩٠٨–١٩١١) حوالي (٧٠) صحيفة فضلا عن عدد كبير من المجلات، وكان معظم تلك الصحف غير رسمية، وبعد عام (١٩٠٨) نجد ان الوعي السياسي والفكري قد تطور وظهرت بحكم ذلك شعارات ومطالب جديدة لم تكن معروفة او مطلوبة من قبل مثل المطالبة بالحكم الذاتي، واللامركزية في الحكم، والتعليم

(١) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

باللغة العربية، وحتى المفردات اللغوية قد اكتسبت نوعاً من التطور ودخلت على اللغة بعض المفردات الجديدة تماشياً مع تطور الحياة اثر التغيرات التي شهدها المجتمع، ولاسيما فيما يتعلق بأسماء عدد من المخترعات الحديثة وبعض المحاصيل التي لم تكن معروفة من قبل(١)، وكانت الحكومة لا تمنع أي مواطن من تولي تحرير صحيفة ولا تمنع من لديه الرغبة في إصدار صحيفة ولاسيما اذا كانت لديه إمكانيات لذلك طالما ان الصحيفة التي يشرف على تحريرها او التي يصدرها هدفها نشر الوعي الثقافي في المجتمع، لذلك انتشرت العديد من الصحف في البلاد وكانت أهم الصحف التي تصدر في العقد الأول من القرن العشرين، بالإضافة إلى صحيفة زوراء، وصحيفة البصرة وصحيفة الموصل، هي: بغداد والرقيب والإيقاظ والزهور والمصباح وصدى الإسلام وصدى بابل والروضة ومصباح الشرق والتهذيب، وساهم انتشار الصحف على معرفة وتفاعل أبناء المجتمع مع الأحداث التي كانت تحصل في بعض الدول مما ساهم في انفتاح المجتمع(٢).

وظهرت في هذه المدة بوادر نمو الوعي الفكري لدى الطبقة العمالية الناشئة وأخذت تتكاثف وتتآزر فيما بينها من اجل مصالحها المشتركة، ومثال ذلك ما حدث في الاعظمية أواخر خريف (١٩١٢) عندما اجتمع عمال الدباغة وتبرعوا الميسورين منهم لزملائهم المحتاجين، وكذلك اجتمع عمال الدباغة في الأعظيمة في تشرين الثاني (١٩١٣) وطالبوا بزيادة أجورهم(٣).

وظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتحديداً في العقد السابع منه، بداية عملية تكوين الطبقة البرجوازية(٤) العراقية لاسيما وانه في أواخر العقد المذكور تم افتتاح قناة السويس التي لعبت دوراً أساسيا في ربط مناطق واسعة من الشرق الأوسط بالرأسمالية العالمية، الا ان نمو هذه الطبقة اتسم بالضعف، وقد لعبت عوامل عديدة في بطء نمو الطبقة البرجوازية العراقية الناشئة أهمها ضعف دور العامل الداخلي في تكوينها لان تطور الإنتاج الحرفي في البلاد قد تعثر بصورة كبيرة اثر استيراد البضائع الأجنبية الأكثر جودة. لذلك نلاحظ على سبيل المثال ان عدد الحائكين في بغداد قد انخفض من (٣٤٠٠٠) حائك عام (١٨٦٦) الى (١٢٠) حائك بعد الحرب العالمية الأولى، ومن العوامل التي ساهمت في ضعف نمو الطبقة البرجوازية هو ضعف عملية تراكم رأس المال اللازم لنمو الطبقة المذكورة لدى أبناء المجتمع، وضعف العلاقة بين المدينة والريف نسبيا، وضعف القوة الشرائية لدى الفرد العراقي الذي لم يكن قادراً على التحول إلى مستهلك يشجع على ظهور نوع جديد من الإنتاج، اذ كانت القوة الشرائية على سبيل المثال في العراق تقل (١١) مرة عما عليه في مصر لذلك نجد التطورات الداخلية كانت عاجزة من ان تلعب دوراً أساسيا في نمو البرجوازية العراقية على غرار ما حدث في القارة الأوربية(٥)، ومن الملاحظ ان نمو الطبقة البرجوازية العراقية قد ارتبط بالعوامل الخارجية وفي مقدمتها اندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية وانعكست اثار عملية الاندماج هذه على تطور علاقات العراق التجارية مع الدول

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢) العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين أحتلالين، ط١، بغداد، ١٩٤٩، ج٨، ص ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) احمد، الإطار الزمني، ص ٣٨.

(٤) البرجوازية: لغوياً الكلمة قديمة لها جذور حتى في اللغة الميدية، وبمفهومها الحديث مقتبسة من الكلمة الفرنسية bourgeoisie المأخوذة بدورها عن الكلمة اللاتينية المتأخرة burgus التي تعني "المدينة المحصنة" واستخدم ذلك المعنى منذ العهد الإقطاعي عندما كانت قوافل التجار تتوقف مؤقتاً في المدن الواقعة على ملتقى طرق المواصلات، مما ساعد على انتعاش بعض تلك المدن، وأنشأت قرب قلاعها ضواحي اهتم التجار بتقويتها لتوفير الأمن لهم ولبضاعتهم. وقد اطلق اسم "بورجوازي" على التجار الذين يجتمعون فيها. كما أخذت كلمة"بورجوازي" ولسنوات عدة تستخدم مرادفة لكلمة التاجر، وفي أواخر العصر الوسيط أصبحت البورجوازية تعني الطبقة الأغنى في المجتمع الرأسمالي الوليد. احمد، صفحات، ص٢٣.

(٥) احمد، صفحات، ص ٣٣.

الرأسمالية المتقدمة التي أخذت تستورد منتجاته الزراعية والحيوانية، لاسيما بعد افتتاح قناة السويس، وساعدت عملية التبادل هذه على ضرورة تحديث عملية الإنتاج واستخدمت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، الآلات والمعدات الحديثة في الإنتاج والاستيراد والتصدير[١].

وفي عام ١٨٦١ تم ولأول مرة استخدام التلغراف في العراق ومد خط بين بغداد والموصل وفي العام نفسه تحقق الاتصال التلغرافي بين بغداد واسطنبول ومن ثم توسعت شبكة خطوط التلغراف وأول امتداد لها باتجاه البصرة عبر المنتفق عام ١٨٥٦، ثم امتدت الى خانقين باتجاه إيران، والى كربلاء والنجف والكوت والعمارة. وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت معظم المدن العراقية تضم دوائر تلغرافية[٢].

وقد لعب رأس المال الوطني دوراً محدوداً للغاية في تكوين الطبقة العاملة العراقية خلال مراحل تاريخها المبكر ولعل ذلك يعود إلى عوامل عدة مترابطة فيما بينها يأتي في مقدمتها التعثر الحضاري الذي أعاق تطور الإنتاج في السوق العراقي المحلية، وعدم تشجيع رأسمال الوطني المتراكم – الضعيف بالأساس – للتوجه نحو الإنتاج الصناعي فضلا عن ذلك فان رؤوس الأموال كانت تتركز في الغالب بيد رؤساء العشائر الذين لم يعرفوا بشكل جيد مردودات استخدامها في مجال الصناعة وهذا ترك اثأرا سلبية على نمو الطبقة العاملة، لذلك تركز رأس المال على مجال التصدير والنقل، ولعل أهم مصادر نمو الطبقة العاملة الناشئة هي المؤسسات الأهلية الصغيرة في المدن العراقية مثل الأنوال اليدوية للحياكة ونسج الأقمشة والبسط والخيام، وكور إنتاج الطابوق وصناعة السفن والقوارب، فقد كان لها دوراً مهماً في ذلك، كما كان لبعض الولاة دورا مهماً في دعم هذه الطبقة وابرز هؤلاء الولاة نامق باشا ومدحت باشا[٣].

وكان لانعكاس التطورات العامة على المجتمع مظاهرها الواضحة على المدينة العراقية ومن جوانب متعددة وبسرعة اكبر مما عليه في الريف. اذ توسعت الأسواق بشكل كبير نسبياً عما كانت عليه وتأسست بعض المدن استجابة لمتطلبات وجودها ومنها الديوانية عام ١٨٥٨، والعمارة عام ١٨٦١، والكوت والناصرية والرمادي عام (١٨٦٩)، فضلا عن المدن الأخرى مثل قلعة صالح، والمجر الكبير، وعلي الغربي، وكميت، وشيخ سعد، والصويرة، والشطرة، والشامية، وأبو صخير، والمسيب، والهندية، والمحمودية، وسوق الشيوخ، والزبير، كذلك ازداد عدد سكان المدن في تلك الفترة بشكل واضح فقد ارتفع على سبيل المثال عدد سكان البصرة من (١٥,٠٠٠) نسمة أواسط القرن التاسع عشر الى (٦٠.٠٠٠) نسمة مطلع القرن العشرين وكذلك بغداد من (٨٠.٠٠٠) نسمة عام (١٨٧٨) إلى (١٤٥.٠٠٠) عام (١٩٠٠) ونظرا لحاجة المدن للخدمات العامة استحدثت البلديات ففي عام (١٨٧٨) تم تأسيس بلدية الاعظمية وفي العام نفسه تم تأسيس بلدية الكرخ وفي عام (١٨٩٣) استحدثت بلدية ثالثة ولعل ذلك يبين لنا مدى نمو المدينة والحاجة لسد متطلباتها من الخدمات. وقد مارس أهالي المدن الانتخابات من اجل اختيار أعضاء مجالس البلديات وخير مثال على ذلك الانتخابات التي أجريت عام (١٨٧٨) لاختيار رئيس وأعضاء دائرة بلدية الكرخ وفي العام التالي (١٨٧٩) أوقدت المصابيح في بعض المحلات من دائرة البلدية الأولى في بغداد كذلك قامت بلديات بغداد بالعديد من الأعمال الخدمية ومنها مد أنابيب الماء إلى بعض محلات المدينة وأعمال الإنارة وغيرها. وفي عام (١٩١١) تم مد خطوط الهاتف بين بغداد والكاظمية[٤]، وفي ١٦ كانون الأول ١٩١١ تم الشروع ببناء دائرة البريد والبرق في بغداد والتي تم افتتاحها في ٢٩ حزيران ١٩١٣، بعد انجازها، وقد حضر حفل الافتتاح الوالي وكبار الموظفين في الولاية[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٦٧.

(٣) احمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية"التكوين وبدايات التحرك"، ط١، بيروت، ١٩٨١، ص ص ١٥-٢٦.

(٤) احمد، الاطار الزمني، ص ٢٧.

(٥) العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص ١٣٩.

الخاتمة

بعد دراسة جذور التحديث الاجتماعي في العراق خلال المدة ما بين(١٨٥٠-١٩١٤) تم التوصل إلى أهم النتائج الآتية:

١- تعود جذور عملية التحديث في العراق الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك على اثر توفر الأوضاع السياسية المناسبة لها فقد اتسمت تلك الفترة باستقرار الأوضاع السياسية في العراق نسبيا. إضافة إلى ظهور ولاة عثمانيين أكفاء لم يركزوا فقط على معالجة الأوضاع المتدهور كما كان بعض الولاة الذين سبقوهم، بل سعوا الى تحديث البلاد على غرار ما كان موجود في الدول المتقدمة.

٢- تركت التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق في الفترة الواقعة ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنتصف العقد الثاني من القرن العشرين أثاراً كبيرة على تقدم المجتمع العراقي وساعدت على ارتباط العراق تجاريا بدول عدة ومنها الدول الاوربية مما ساهم على نمو الاقتصاد العراقي بشكل واضح.

٣- ازداد نشاط حركة التجارة الخارجية بين العراق والعديد من الدول، بما فيها دولاً أوربية واسيوية، خلال الفترة التي تناولها البحث. وكان ذلك النشاط يعود لأسباب عدة منها داخلية تتعلق بزيادة الإنتاج الزراعي، واهتمام بعض الولاة العثمانيون بتطوير الاقتصاد، وإصدار بعض القوانين المتعلقة بالأرض والزراعة وتوطين بعض القبائل الرحل، إضافة إلى ارتفاع أسعار بعض المحاصيل نسبياً، ومنها اسباب خارجية تعود إلى ارتباط العراق بعلاقات تجارية مع بعض الدول الأوربية، وانتفاع الاقتصاد العراقي من تجارة العبور. وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، وارتباط العراق بالأسواق الرأسمالية العالمية.

٤- أدى ارتفاع إنتاج المحاصيل الزراعية نتيجة للاهتمام بزيادة الإنتاج من قبل ملاكي الأراضي بهدف تصديره الى الخارج الى زيادة رؤوس الأموال لدى أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة وأصبح العراق يصدر بعض السلع تلبية للطلب عليها من الدول الأخرى ولاسيما الدول الأوربية ومن تلك السلع القطن والصوف والجلود بالإضافة إلى التمور والحنطة والشعير. وهذا الأمر ساعد على توفر رؤوس الأموال من جهة وساهم بارتباط العراق بعلاقات تجارية مع دول عدة من جهة أخرى.

٥- ساعد تراكم الأموال لدى بعض أفراد المجتمع، على ظهور طبقة متيسرة تمكنت من إتباع الأساليب الحديثة في حياتها. واتخذت الفئات الغنية في المجتمع العراقي منحى أخر في طريقة التكيف مع التطورات التي طرأت على المجتمع، واتجه بعض أبناء الطبقة البرجوازية إلى إرسال أبنائهم إلى دول أوربية لإتمام دراساتهم الجامعية، تلبية لمتطلبات الحياة الجديدة مما ساهم في تقدم الوعي الثقافي لابناء المجتمع.

٦- ساعد ظهور الطبقة البرجوازية العراقية، ونموها على ظهور بعض الافراد يملكون ثروات كبيرة واستطاعوا هؤلاء استثمارها في مجالات عدة وهذا يعني وجود قطاع خاص يدعم القطاع العام في النهوض بالاقتصاد مما يترك اثاره بشكل مباشر على المجتمع.

٧- ساعدت الإجراءات التي اتخذها بعض الولاة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في مجال التربية والتعليم على تقدم هذا القطاع بشكل كبير عما كان عليه سابقا واصبحت هناك مدارس تهتم بتدريس بعض المواد العلمية والإنسانية ولم يقتصر التعليم كما كان في السابق على العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية.

٨- شهد قطاع الصحة تقدما كبيرا بفضل الإصلاحات التي قام بها الولاة في تلك الفترة مما ترك أثاره بصورة ايجابية على افراد المجتمع واخذت ظاهرت انتشار الامراض الخطيرة المعدية التي تفتك بالاف من الناس تقل بشكل كبير.

٩- تعد الإصلاحات التي شهدها قطاع النقل في تلك الفترة من الإصلاحات المهمة التي تركت أثارها بشكل كبير على تطور هذا القطاع فقد أدخلت وسائل نقل جديدة في المدن العراقية لم تكن مستخدمة من قبل كما أصبح للعراق خطوط نقل جديدة مع دول مختلفة وكان للتطور الذي شهده الاقتصاد العراقي أثاره الكبيرة على تطور قطاع النقل.

١٠- شهد العراق في المدة المذكورة ظهور الطبقة العمالية، كطبقة لها كيانها الخاص في المجتمع واخذ العمال يطالبون بحقوقهم بشكل جماعي، ويمكن ان نعد ذلك أولى بوادر نشوء الحركات العمالية في العراق والتي لعبت دوراً مهماً في بعض الأحداث التي شهدها العراق لاحقاً.

١١- شهد المجتمع العراقي تطوراً كبيراً نسبياً في الفترة المذكورة في مختلف المجالات، وكان لتوفر الأوضاع السياسية المناسبة التي رافقت تطور الاقتصاد العراقي دوراً فعالاً في ذلك. وتعد التطورات التي شهدها المجتمع العراقي بمثابة النواة الاولى للتقدم الذي شهده المجتمع العراقي في السنوات التي تلت تلك الفترة.